



اللامركزية كآلية لتعزيز التنمية والحكم الرشيد في إفريقيا جنوب الصحراء دراسة مقارنة بين كينيا وجنوب إفريقيا

أ.آية محاسب عبد الحميد مصطفى

باحثة دكتوراه / معهد البحوث والدراسات الإفريقية ودول
حوض النيل - جامعة أسوان - مصر

لا تزال إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتصدى لمجموعة من التحديات المعقدة والمتراعبة التي تعوق تنميتها وإدارتها الاجتماعية والاقتصادية، فلا يزال الفقر المستمر وعدم المساواة على نطاق واسع ومحدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل التعليم والرعاية الصحية، من القضايا الحاسمة في جميع أنحاء المنطقة.

ومما يزيد من تعقيد هذه التحديات المشكلات المتعلقة بالحكم، بما في ذلك عدم الاستقرار السياسي، والفساد، والأنظمة الإدارية المركزية التي غالباً ما تفضل في تلبية الاحتياجات المتنوعة للسكان المحليين، بالإضافة إلى ذلك؛ تؤدي التفاوتات الإقليمية والنهميش التاريخي لبعض المناطق إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

تُسلط هذه التحديات الضوء على الحاجة الملحة إلى حلول حوكمة مبتكرة، مع ظهور اللامركزية كنهج واعد لمعالجة هذه القضايا النظامية، من خلال تمكين المؤسسات المحلية، وتعزيز تخصيص الموارد، وتعزيز التنمية الشاملة. تهدف اللامركزية إلى تعزيز مشاركة المواطنين، وتعزيز التنمية الاقتصادية المحلية، وتحسين تقديم الخدمات، علاوة على ذلك؛ تسعى إلى تمكين المناطق المهمشة، ومعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية، وتعزيز الشفافية والمساءلة في الحوكمة. ومع ذلك؛ في حين أن فوائدها النظرية موثقة جيداً؛ فإن النتائج العملية للامركزية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لا تزال متفاوتة، وتعتمد بشدة على السياق.

تبرز جنوب إفريقيا وكينيا كمثالين بارزين لبلدان في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى التي أضفت الطابع المؤسسي على اللامركزية في أطرها الدستورية، فأضفى دستور جنوب إفريقيا لعام ١٩٩٦م الطابع المؤسسي على اللامركزية من خلال نظام حكومي ثلاثي المستويات- على المستوى الوطني والإقليمي (تسع مقاطعات) والمحلي (٢٨٤ بلدية)- ولكل منها صلاحيات ومسؤوليات محددة لمعالجة أوجه عدم المساواة التاريخية وتعزيز الحوكمة التعاونية. وبالمثل في كينيا؛ أنشأ دستور ٢٠١٠م نظاماً حكومياً مفوضاً يتكون من ٤٧ مقاطعة ذات سلطات تشريعية وتنفيذية، مما يدل على التحول من إطار مركزي لتمكين هيكل الحوكمة الإقليمية وتعزيز التوزيع العادل للموارد.

تبحث هذه الدراسة في تساؤل رئيسي وهو: إلى أي مدى تساهم اللامركزية في النهوض بالتنمية والحكم الرشيد في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مع التركيز المقارن على جنوب إفريقيا وكينيا؟

وتهدف الدراسة إلى إجراء تقييم نقدي لتأثير اللامركزية في هياكل الحوكمة والنتائج الإنمائية في هذين البلدين، وتحديد النجاحات والتحديات ومجالات التحسين. وتكمن أهمية الدراسة في قدرتها على توجيه صانعي السياسات وأصحاب المصلحة على كيفية الاستفادة الفعالة من اللامركزية كأداة لتعزيز التنمية الشاملة والحكم العادل، ولاسيما في السياقات التي تتسم بالتفاوتات التاريخية والتفاوتات الإقليمية.

تتكون الدراسة من أربعة محاور رئيسية بعد المقدمة، حيث يستعرض المحور الأول الإطار النظري لمفاهيم اللامركزية والتنمية والحكم الرشيد، مع تحليل التفاعلات المؤسسية بين هذه المتغيرات. ويتناول المحور الثاني السياقات السياسية والاجتماعية في جنوب إفريقيا وكينيا قبل تطبيق نظم اللامركزية، موضعاً التحديات التي دفعت إلى تبني هذا النهج. أما المحور الثالث؛ فيحلل أشكال اللامركزية المطبقة في البلدين، من خلال استعراض الأطر القانونية والإدارية والمالية، مع إبراز الفروق الأساسية بين النموذجين. ويُخصّص المحور الرابع لتقييم أثر تطبيق اللامركزية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحكم الرشيد، من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومناقشة التحديات والفرص التي واجهتها كل من جنوب إفريقيا وكينيا في سياق تطبيق اللامركزية.

المحور الأول: الإطار النظري للامركزية والتنمية والحكم الرشيد: تحليل المفاهيم والتفاعلات المؤسسية؛

يستكشف هذا المحور المفاهيم الأساسية للامركزية والتنمية والحكم الرشيد، ويحلل كلاً من فوائدها وتحدياتها النظرية، كما أنه يقيّم بشكل نقدي تفاعلاتهم، ويسلط الضوء على الحالات التي تعزز فيها اللامركزية الحوكمة والتنمية، والحالات التي تؤدي فيها إلى أوجه القصور وإخفاقات الحوكمة.

إن التفاعل بين اللامركزية والتنمية والحكم الرشيد متعدد الأوجه، حيث تُظهر الأدبيات النظرية والتجريبية فوائدها وتحدياتها، يؤكد هذا التعقيد ضرورة دراسة

يتعلق بدراسة الحالة المختارة، حيث يجب معالجة إخفاقات التنفيذ وأوجه القصور وشرحها^(٦).

الإطار النظري: مفاهيم اللامركزية والتنمية والحكم الرشيد:

(١) اللامركزية تعريفها وأنواعها:

تشير اللامركزية إلى نقل السلطة من الحكومات المركزية إلى الكيانات دون الوطنية. هذه العملية معقدة، وتختلف في المعنى اعتماداً على السياق وأهداف أولئك الذين ينفذونها. تنقل الحكومات السلطة من خلال آليات مختلفة، مما يؤدي إلى أنواع مختلفة من اللامركزية: السياسية والإدارية والمالية والاقتصادية^(٧). يتطلب تنفيذ اللامركزية أطراً قانونية ومؤسسية محددة جيداً لضمان التوزيع الفعال للمسؤوليات، ومنع النزاعات بين مختلف مستويات الحكومة^(٨).

■ أنواع اللامركزية:

تعيد اللامركزية توزيع السلطة والمسؤوليات من المستوى المركزي إلى المستوى المحلي عبر أربعة أبعاد أساسية:

أ- اللامركزية الإدارية:

ينطوي ذلك على نقل إدارة الوظائف العامة إلى المستويات الدنيا من الحكومة، ويتخذ ذلك ثلاثة أشكال:

- (اللامركزية): تفويض عملية صنع القرار داخل هيكل الحكومة المركزية إلى المستويات المحلية مع الحفاظ على السيطرة الهرمية. هذا يُحسّن الكفاءة، ولكنه يحد من الاستقلال الذاتي المحلي. في كثير من الحالات يتم استخدام اللامركزية كخطوة تحضيرية نحو لامركزية أعمق^(٩).

اللامركزية ليس كظاهرة إيجابية أو سلبية بطبيعتها، ولكن كنهج سياسي يسفر عن نتائج مختلفة اعتماداً على الهياكل المؤسسية، وقدرات الحكومة، والظروف الاجتماعية والاقتصادية.

تُسلط الأدبيات النظرية والتجريبية الواسعة الضوء على التوازن بين الكفاءة والفعالية والمشاركة والتوزيع والرقابة^(١٠). في حين أن المركزية قد تعزز التنمية في بعض الحالات؛ فقد يتم التخلي عنها لتحقيق أهداف المشاركة الأوسع نطاقاً^(١١)، بالإضافة إلى ذلك؛ قد تتطلب المستويات العالية من الفساد في الحكم المحلي اللامركزية كإجراء تصحيحي، حيث يمكن للامركزية أن تُحسّن المساءلة والاستجابة من خلال تقريب عملية صنع القرار من المجتمعات المتضررة^(١٢)، ومع ذلك فإن اللامركزية لا تخلو من التحديات، حيث يمكن أن تؤدي الأطر المؤسسية الضعيفة إلى حوكمة مجزأة وأوجه قصور^(١٣).

تتطلب المناقشة الشاملة للامركزية دراسة جوانبها السلبية والتحديات النظرية، فضلاً عن علاقتها الديناميكية بالتنمية والحكم الرشيد. في حين أن اللامركزية يمكن أن تُمكن الحكومات المحلية وتُحسّن تقديم الخدمات؛ فإنها يمكن أن تؤدي أيضاً إلى تفاقم أوجه عدم المساواة الإقليمية إذا لم يتم توزيع الموارد المالية بشكل عادل^(١٤). يُعدّ التقييم النقدي لهذه التفاعلات أمراً بالغ الأهمية، ولاسيما فيما

(١) Smith, B. C. (2007). Good Governance and Development. Palgrave Macmillan, p.45

(٢) Rondinelli, D. A. (1981). Government decentralization in comparative perspective: Theory and practice in developing countries. International Review of Administrative Sciences, 47(2), 133-145

(٣) Fisman, R., & Gatti, R. (2002). Decentralization and corruption: Evidence across countries. Journal of Public Economics, 83(3), 325-345

(٤) Treisman, D. (2007). The Architecture of Government: Rethinking Political Decentralization. Cambridge University Press, p.92

(٥) Shah, A. (2006). Local Governance in Developing Countries. The World Bank

(٦) Treisman, D. (2007): op.cit, p.64

(٧) Cheema, G. S., & Rondinelli, D. A. (2007). Decentralizing Governance: Emerging Concepts and Practices. Brookings Institution Press, p.4

(٨) Litvack, J., Ahmad, J., & Bird, R. (1998). Rethinking Decentralization in Developing Countries. The World Bank, p.3

(٩) Turner, M., & Hulme, D. (1997). Governance, (٩)

- (التفويض): نقل المسؤوليات إلى كيانات شبيهة

مستقلة مثل المؤسسات العامة، وتحقيق التوازن بين المصالح المحلية والمركزية من خلال ديناميكية الوكيل الرئيسي. ويتيح هذا الشكل من أشكال اللامركزية المرنة في تقديم الخدمات، ولكنه يتطلب آليات رقابة قوية لضمان المساءلة^(١).

- (التفويض الكامل أو نقل الصلاحيات): يمنح سلطة صنع القرار للحكومات المنتخبة محلياً ذات الاستقلال المالي؛ مما يشكّل أساس اللامركزية السياسية. يعزز هذا الشكل الاستقلالية المحلية، ويتيح مشاركة أكبر للمواطنين، ولكنه يتطلب قدرات مؤسسية قوية للعمل بفعالية^(٢).

ب- اللامركزية السياسية:

إنشاء حكومات دون وطنية مستقلة ينتخبها السكان المحليون، مدعومة بإصلاحات دستورية وتشريعية لضمان الاستقلال المالي والحكم الذاتي. قامت دول مثل بنين وبوركينا فاسو وغانا ومالي بدمج اللامركزية السياسية في هياكل حكمها لتعزيز المشاركة الديمقراطية^(٣).

ج- اللامركزية المالية:

مواءمة المسؤوليات المالية مع الوظائف اللامركزية، من خلال تحديد الآليات الضريبية والتحويلات الحكومية الدولية وتخصيص الإيرادات لتمكين الحكومات المحلية. وتتطلب اللامركزية المالية الفعالة أطراً واضحة لمنع نقص الموارد، الذي يمكن أن يعوق تقديم الخدمات، ويؤدي إلى

تفاقم التفاوتات بين المناطق^(٤).

د- اللامركزية الاقتصادية أو السوقية:

نقل تقديم الخدمات من الدولة إلى الكيانات الخاصة، وتعزيز الكفاءة من خلال الخصخصة وإلغاء القيود. يجب إزالة الحواجز القانونية لتعزيز المنافسة مع ضمان القدرة على التكيف محلياً. ومع ذلك؛ يجب إدارة اللامركزية في السوق بعناية لمنع الاحتكارات وضمان الوصول العادل إلى الخدمات^(٥).

تضمن إستراتيجية اللامركزية المتكاملة جيداً أن تكمل السلطات السياسية والإدارية والمالية الإصلاحات الاقتصادية لتلبية الاحتياجات المحلية والوطنية على حدٍ سواء^(٦).

كل نوع من أنواع اللامركزية له مزاياه وعيوبه، ففي حين أن اللامركزية السياسية تعزز الديمقراطية والمشاركة؛ فإنها يمكن أن تُمكن النخب المحلية. وتعزز اللامركزية الإدارية تقديم الخدمات، ولكنها تتطلب قدرة مؤسسية قوية. وتوفر اللامركزية المالية الاستقلال المالي، ومع ذلك قد تكافح الحكومات المحلية مع توليد الإيرادات والفساد^(٧).

لا تعمل اللامركزية بمعزلٍ بعضها عن البعض، ويرتبط تأثيرها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعمق مع سياسات الاقتصاد الكلي الأوسع نطاقاً، والجودة المؤسسية، والصدمات الخارجية. يسلط البحث التجريبي الضوء على أن فعالية اللامركزية تتأثر بشكل كبير بقوة المؤسسات

(٤) Shah, A. (2006). Local Governance in Developing Countries. The World Bank, p.64

(٥) Prud' homme, R. (1995). The dangers of decentralization. The World Bank Research Observer, 10(2), 201-220

(٦) Litvack, J., Ahmad, J., & Bird, R. (1998). Re-thinking Decentralization in Developing Countries. The World Bank, p.3

(٧) Rondinelli, D. A., McCullough, J. S., & Johnson, R. W. (1989). Analysing decentralization policies in developing countries: a political economy framework. Development and Change, 20(1), 57-87

Administration, and Development: Making the State Work. Kumarian Press, p.56

(١) World Bank. (1999). Decentralization Briefing Notes. World Bank Institute, p.35

(٢) Smoke, P. (2003). Decentralisation in Africa: Goals, dimensions, myths and challenges. Public Administration and Development, 23(1), 7-16, p.19

(٣) Olowu, D., & Wunsch, J. S. (2004). Local Governance in Africa: The Challenges of Democratic Decentralization. Lynne Rienner Publishers, p.87

في ظل الأنظمة اللامركزية، مما يُحسِّن جودة السياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية^(٦).

■ تحديات اللامركزية في التنمية:

- تجزئة تنفيذ السياسات: يمكن أن يؤدي ضعف التنسيق بين الحكومات المحلية والمركزية إلى عدم انساق السياسات وأوجه القصور.

- الفساد المحلي والاستيلاء على النخبة: بدون آليات مساءلة قوية، قد تكون الحكومات المحلية عرضة للسيطرة على النخبة وسوء الإدارة المالية^(٧).

- عدم المساواة في نتائج التنمية: غالباً ما تستفيد المناطق الأكثر ثراءً بشكل أكبر من اللامركزية بسبب تحسين البنية التحتية والقدرة الإدارية، مما يؤدي إلى تفاقم عدم المساواة^(٨).

٣) اللامركزية والحكم الرشيد:

■ تعريف الحكم الرشيد:

يتميز الحكم الرشيد بالشفافية والمساءلة والمشاركة والكفاءة في الإدارة العامة، ووفقاً للمؤسسات الدولية، مثل البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ينطوي الحكم الرشيد على المبادئ الآتية: المشاركة (تشجيع مشاركة المواطنين في صنع القرار)، سيادة القانون (ضمان نزاهة الأطر القانونية وإنفاذها)، الشفافية (الوصول المفتوح إلى المعلومات الحكومية)، المساءلة (يتحمل المسؤولون الحكوميون المسؤولية عن أفعالهم).

■ كيف تساهم اللامركزية في الحكم الرشيد:

- تعزيز الديمقراطية المحلية: تعزز اللامركزية

الوطنية والاستقرار الاقتصادي^(٩)، على سبيل المثال: في البلدان الغنية بالموارد غالباً ما تتبع التحسينات الاقتصادية من النفط والثروة المعدنية بدلاً من إصلاحات الحوكمة، مما قد يخلق تصوراً خاطئاً بأن اللامركزية وحدها هي التي تقود التنمية^(١٠). وبالمثل: يمكن لتحرير التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي أن تؤدي إلى تضخيم النمو الاقتصادي، مما يجعل من الصعب عزل الآثار المستقلة للامركزية دون التحكم في مثل هذه المتغيرات^(١١)، ولضمان نتائج قوية؛ يجب أن تتضمن الدراسات حول اللامركزية ضوابط إحصائية تأخذ في الحسبان هذه العوامل المحتملة.

٢) اللامركزية والتنمية:

وكثيراً ما ترتبط اللامركزية بتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، المنطق الكامن وراء هذا الادعاء هو أن الحكومات المحلية في وضع أفضل لفهم احتياجات مجتمعاتها والاستجابة لها، ومع ذلك فإن العلاقة بين اللامركزية والتنمية ليست خطية.

■ المساهمات الإيجابية للامركزية في التنمية:

- الكفاءة في تقديم الخدمات: يمكن للحكومات المحلية تخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية وفقاً للاحتياجات المحلية، مما يؤدي إلى تحسين تقديم الخدمات العامة^(١٢).

- تشجيع النمو الاقتصادي المحلي: يمكن أن تحفز اللامركزية التنمية الاقتصادية من خلال السماح للمناطق بإنشاء سياسات اقتصادية مصممة خصيصاً^(١٣).

- تعزيز المشاركة: تزداد مشاركة المواطنين في الحوكمة

(١) Rodriguez-Pose, A., & Gill, N. (2005). On the Economic Impact of Decentralization. World Development, 33(3), 451-470.

(٢) Faguet, J.-P. (2012). Decentralization and Popular Democracy: Governance from Below in Bolivia. University of Michigan Press.

(٣) Treisman, D. (2007): op.cit, p.210

(٤) Faguet, J. P. (2014). Decentralization and governance. World Development, 53, 2-13

(٥) Grindle, M. S. (2009). Going local: Decentralization, democratization, and the promise of good governance. Princeton University Press

(٦) Ekpo, A. H. (2008). Decentralization and Service Delivery: A Framework. African Economic Research Consortium.

(٧) Sakyi, E. K. (2013). A critical review of decentralization in African countries. The Journal of African and Asian Local Government

(٨) Onofrei, M., Oprea, F., Iașu, C., Cojocariu, L., & Anton, S. G. (2022). Fiscal Decentralization, Good Governance and Regional Development—Empirical Evidence in the European Context. Sustainability, 14(12), 7093

والحوكمة، وفي بعض السياقات قد يكون النظام المركزي أكثر فعاليةً للتنمية الاقتصادية، بينما تعزز اللامركزية في سياقات أخرى الاستقرار السياسي والاندماج الاجتماعي.

٤) التحديات والجوانب السلبية للامركزية:

وفي حين أن اللامركزية غالباً ما ترتبط بتحسين الحكم والتمكين المحلي؛ فإنه يجب النظر في العديد من التحديات النظرية والعملية، أحد المخاوف الرئيسية هو احتمال زيادة الفساد على المستوى المحلي، فبدون آليات الرقابة والمساءلة المناسبة قد تصبح الحكومات المحلية عرضةً للاستيلاء على النخبة، حيث تتلاعب مجموعة صغيرة من الأفراد المؤثرين بالموارد المحلية لمصلحتهم بدلاً من خدمة المجتمع الأوسع^(٧). وتشير الدراسات إلى أن اللامركزية يمكن أن تؤدي في بعض الأحيان إلى نقص التنسيق بين مختلف المستويات الحكومية، مما يتسبب في عدم الكفاءة في تقديم الخدمات^(٨).

علاوةً على ذلك؛ يمكن أن تشكل اللامركزية المالية مخاطر كبيرة؛ إذا كانت الحكومات المحلية تفتقر إلى القدرة على الإدارة المالية للتعامل مع المسؤوليات المتزايدة، وفي بعض الحالات أدت اللامركزية إلى اتساع الفجوة المالية، حيث لا تملك الحكومات المحلية الموارد الكافية لتلبية مطالب سكانها، مما أدى إلى فشل تقديم الخدمات^(٩).

وثمة تحدٍ رئيسي آخر يتمثل في التفاوتات الإقليمية، حيث تستفيد المناطق الأكثر ثراءً بشكل أكبر من اللامركزية بسبب قواعدها الاقتصادية القوية، بينما تكافح المناطق الأكثر فقراً لتوليد إيرادات كافية، مما يؤدي إلى تفاقم

المؤسسات الديمقراطية من خلال السماح للمواطنين بالمشاركة بشكل مباشر في صنع القرار^(١٠).

- تحسين المساءلة: الحكومات المحلية مسؤولة بشكل مباشر أمام ناخبها، مما يقلل من أوجه القصور البيروقراطية^(١١).

- زيادة الاستجابة: الحكومات اللامركزية أكثر قدرةً على معالجة المخاوف والاحتياجات المحلية^(١٢).

■ تحديات اللامركزية في الحوكمة:

- الفساد على المستوى المحلي: في البيئات المؤسسية الضعيفة، يمكن أن تؤدي اللامركزية إلى مستويات أعلى من الفساد على المستويات المحلية^(١٣).

- الافتقار إلى القدرة المؤسسية: تفتقر العديد من الحكومات المحلية إلى الخبرة اللازمة لإدارة الخدمات بفعالية^(١٤).

- الصراعات بين الحكومة المركزية والمحلية: يمكن للصراعات على السلطة أن تقوض الحوكمة، وتعيق جهود التنمية^(١٥).

■ تحقيق التوازن بين الكفاءة والمشاركة والحوكمة:

تطرح اللامركزية مقايضات بين الكفاءة والمشاركة

(١) Cheema, G. S., & Rondinelli, D. A. (2007). Op. cit, p.58

(٢) Grindle, M. S. (2009). Going local: Decentralization, democratization, and the promise of good governance. Princeton University Press

(٣) Faguet, J. P. (2014). Op.cit, p.125

(٤) Khan, S. A. (2013). Decentralization and Poverty Reduction: A Theoretical Framework for Exploring the Linkages. International Review of Public Administration, 18(2), 145-172

(٥) Rondinelli, D. A., McCullough, J. S., & Johnson, R. W. (1989). Analysing decentralization policies in developing countries: A political economy framework. Development and Change, 20(1), 57-87

(٦) Turner, M., & Hulme, D. (1997). Governance, Administration and Development: Making the State Work. Macmillan

(٧) Bardhan, P., & Mookherjee, D. (2006). Decentralization and Local Governance in Developing Countries. MIT Press, p.41

(٨) Treisman, D. (2000). The Causes of Corruption: A Cross-National Study. Journal of Public Economics, 76(3), 399-457

(٩) Rodden, J. (2004). Comparative Federalism and Decentralization: On Meaning and Measurement. Comparative Politics, 36(4), 481-500

الحكم مركزياً للغاية، متأثراً في المقام الأول بسياسات حقبة الفصل العنصري. كانت الحكومة المركزية تتمتع بسلطة حصرية على صياغة السياسات وتوزيع الموارد، مما أدى إلى تفاوتات اجتماعية واقتصادية وعرقية كبيرة، وتم توزيع الخدمات مثل الرعاية الصحية والتعليم وتطوير البنية التحتية بشكل غير متساوٍ، مما يفضل بشدة المناطق الحضرية ذات الأغلبية البيضاء، في المقابل حُرمت المناطق الريفية، التي يسكنها السكان السود إلى حدٍ كبير، من الخدمات الأساسية^(٤).

٢- التخصيص غير العادل للموارد:

رُسخ سياسات الفصل العنصري عدم المساواة من خلال تخصيص أكثر من ٨٥٪ من الموارد لأقلية من السكان البيض، مما أدى إلى إنزال مجتمعات الأغلبية السوداء إلى «أوطان» متخلفة أو بلدات مهمشة. أدى هذا الظلم الهيكلي إلى استمرار الفقر، وعدم كفاية السكن، وعدم الوصول إلى المياه النظيفة والكهرباء لملايين من مواطني جنوب إفريقيا^(٥).

ثانياً: دولة كينيا:

في كينيا قبل الإصلاحات الدستورية، لعام ٢٠١٠م، كانت كينيا تعمل في ظل نظام مركزي للحكم، كان هذا الهيكل متجذراً في الفترة الاستعمارية، وحافظ على وجوده فيما بعد الاستقلال، وركز السلطة داخل الحكومة الوطنية. وتقع سلطة صنع القرار في المقام الأول في نيروبي العاصمة، مع الحد الأدنى من التفويض إلى السلطات المحلية. وطرح

التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية^(١).

بالإضافة إلى هذه التحديات؛ يمكن أن تؤدي اللامركزية السياسية إلى عدم استقرار الحكومة، ولاسيما في البلدان ذات الأطر المؤسسية الضعيفة، وفي بعض الحالات غدّت اللامركزية الصراعات العرقية والإقليمية من خلال تمكين المجموعات دون الوطنية من الاستقلال السياسي والاقتصادي دون آليات واضحة لتسوية المنازعات^(٢). وللتخفيف من حدة هذه المسائل؛ فإن الآليات المؤسسية القوية، والتنسيق الحكومي الدولي الفعال، والتوزيع المالي العادل، عوامل ضرورية لضمان مساهمة اللامركزية بشكلٍ إيجابي في نتائج التنمية والحكومة^(٣).

ويتضح مما سبق: أن اللامركزية ليست حلاً واحداً يناسب الجميع، ففي حين أن لديها القدرة على تحسين الحكومة والتنمية؛ فإن نجاحها يعتمد على الأطر المؤسسية والإرادة السياسية والقدرة الإدارية المحلية. وفي بعض الحالات؛ تظل المركزية هي النموذج الأكثر فعالية للاتساق الاقتصادي والسياساتي، ومن ثمّ يجب أن تركز البحوث المستقبلية على العوامل الخاصة بالسياق، التي تحدد التوازن الأمثل بين هياكل الحكم المركزي والمحلي.

المحور الثاني: تحليل الأوضاع السياسية والاجتماعية قبل تطبيق نظام اللامركزية في جنوب إفريقيا وكينيا:

أولاً: دولة جنوب إفريقيا:

١- الحكم المركزي وتأثيره:

قبل إصلاحات اللامركزية في جنوب إفريقيا، وقبل دستور ١٩٩٦م الذي نصّ على تطبيق اللامركزية، كان نظام

(٤) Cohn, J. F., Lemaire, J., & Kakayeva, S. (2024). Integrated and decentralized health care in South Africa: A before-and-after study in Nine Sub-Saharan African regions. PLOS Global Public Health., at: <https://journals.plos.org/globalpublichealth/article?id=10.1371/journal.pgph.0002865>

(٥) McNabb, K. C. (2024). Understanding and predicting loss to follow-up in decentralized tuberculosis treatment in South Africa. Johns Hopkins Scholarship Repository, at: <https://jscholarship.library.jhu.edu/items/f7c0367a-8a33-4806-9321-fbae652487b3>

(١) Prud'homme, R. (1995). The Dangers of Decentralization. The World Bank Research Observer, 10(2), 201-220.

(٢) Brancati, D. (2006). Decentralization: Fueling the Fire or Dampening the Flames of Ethnic Conflict and Secessionism? International Organization, 60(3), 651-685.

(٣) Smoke, P. (2003). Decentralisation in Africa: Goals, Dimensions, Myths and Challenges. Public Administration and Development, 23(1), 7-16.

هذا النظام عدة تحديات:

١- التوزيع غير العادل للموارد:

تركزت الثروة والموارد في عدد قليل من المناطق الحضرية، ولاسيما نيروبي والمدن الكبرى الأخرى، مما ترك المناطق الريفية والمهمشة تعاني من نقص كبير في التمويل، أدى هذا إلى تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية^(١).

٢- ضعف المشاركة المحلية:

كان لدى المواطنين سبل محدودة للمشاركة في قرارات الحكومة والتنمية، كان التخطيط العام من أعلى إلى أسفل، وغالباً ما يتجاهل احتياجات المجتمعات المحلية، أدى هذا إلى نفور العديد من المواطنين، مما أدى إلى انعدام الثقة في المؤسسات الحكومية (البنك الدولي، ٢٠١٢م).

٣- تحديات تقديم الخدمات:

لم يتم تقديم الخدمات العامة مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية بشكل جيد في المناطق الريفية، ما يعني الانتقال إلى المساءلة المحلية وتقشي أوجه القصور والفساد، حيث كان القادة الوطنيون في كثير من الأحيان يعيدون عن القضايا التي تواجهها المجتمعات المحلية^(٢).

٤- التفاوتات العرقية والإقليمية:

غذت الحكم المركزي تصورات المحسوبية، حيث تلقت المناطق المتحالفة مع تلك الموجودة في السلطة السياسية معاملة تفضيلية، أدى هذا إلى تفاقم التوترات العرقية وخلق اختلافات إقليمية^(٣).

(١) Kioko, S. B., & Moi, E. (2024). Influence of citizen engagement in budget planning on devolved governance systems in Mombasa County, Kenya. International Academic Journal of Arts and Humanities, at: https://mail.iajournals.org/articles/iajah_v1_i4_451_464.pdf

(٢) Oyugi, L. (2013). The impact of decentralization on service delivery and poverty reduction: Kenya's experience. Africa Development, 38(1-2), 145-164

(٣) Ghai, Y. (2010). Devolution: Restructuring the Kenyan state, at: <https://colab.ws/articles/10.1080%2F1753105802058336>

يكشف التحليل عن الأثر الهيكلي للحكم المركزي في جنوب إفريقيا وكينيا، حيث ساهم في تفاقم التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية نتيجةً لتركيز السلطة في الحكومة المركزية وإهمال الاحتياجات المحلية.

في جنوب إفريقيا: أدى الحكم المركزي المرتبط بسياسات الفصل العنصري إلى حرمان المناطق الريفية ذات الأغلبية السوداء من الموارد والخدمات الأساسية، مما أسفر عن ارتفاع معدلات الفقر، وتدهور الخدمات الصحية والتعليمية، وزيادة التوترات العرقية.

أما في كينيا: فقد رسخ النظام المركزي جذوره في الإرث الاستعماري، مما أدى إلى تركيز السلطة في العاصمة، وإقصاء المجتمعات الريفية والمهمشة، ما تسبب في ضعف التخطيط التنموي، وتفاقم عدم الثقة في المؤسسات الحكومية.

وتشير هذه النتائج إلى أن الحكم المركزي، في كلتا الحالتين، أدى دوراً جوهرياً في إدامة التفاوتات الهيكلية والإقليمية، لذلك تبرز اللامركزية كإطار ضروري لإصلاح الاختلالات التنموية، من خلال تعزيز المشاركة المحلية في صنع القرار، وتحسين توزيع الموارد، وخلق نظم حكم أكثر شمولية وعدالة تستجيب لاحتياجات المجتمعات المختلفة.

المحور الثالث: تحليل أشكال اللامركزية المطبقة في جنوب إفريقيا وكينيا:

اللامركزية ليست مفهوماً واحداً، بل يشمل أشكالاً مختلفة، بما في ذلك اللامركزية السياسية والإدارية والمالية، يصمم كل بلد عملية اللامركزية الخاصة به وفقاً لسياقه التاريخي والسياسي والاقتصادي، نفذت كينيا وجنوب إفريقيا نماذج متميزة للامركزية، تشكلها الأطر الدستورية والتشريعية لكل منهما. يستكشف هذا القسم السياسات والقوانين والتغييرات الإدارية الأساسية التي تحدد اللامركزية في كل بلد.

أولاً: اللامركزية في جنوب إفريقيا:

أ) الإطار القانوني والسياسي:

١- دستور عام ١٩٩٦م:

أنشأ دستور عام ١٩٩٦م في جنوب إفريقيا بعد الفصل

٣- التغييرات الإدارية: إنشاء البلديات:

أنشأت جنوب إفريقيا ٢٨٤ بلدية، وتم تخفيضها إلى ٢٥٧، لضمان أن تعكس هياكل الحكم الاحتياجات والقدرات

المحلية، وتُصنف البلديات إلى:

- البلديات الحضرية: تدير هذه البلديات المراكز الحضرية المكتظة بالسكان، مثل جوهانسبرغ وكيب تاون.

- بلديات المقاطعات: مسؤولة عن تقديم الدعم والخدمات المشتركة للبلديات المحلية الواقعة ضمن اختصاصها.

- البلديات المحلية: للتركيز على تقديم الخدمات على المستوى الشعبي ومشاريع التنمية^(٥).

(ب) الاستقلال المالي وتوزيع الإيرادات:

١- تخصيص الإيرادات الوطنية:

تم تصميم الهيكل المالي للمركزية في جنوب إفريقيا لتزويد البلديات والمقاطعات بالموارد اللازمة للوفاء بولايتها، ويتم تخصيص الإيرادات كما يلي:

- الحكومة الوطنية: تحتفظ بحوالي ٤٨-٥٠٪ من الإيرادات المحصلة وطنياً، لتمويل البرامج الشاملة وضمان حقوق الملكية لإعادة التوزيع.

- حكومات المقاطعات: تتلقى حوالي ٤٢-٤٥٪، إلى حد كبير من خلال منح الحصص العادلة، لتمويل المسؤوليات المتزامنة، ولاسيما الرعاية الصحية والتعليم.

- الحكومات المحلية: تتلقى ٨-١٠٪ من الإيرادات الوطنية، مكمّلةً بالدخل المتولد محلياً، مثل ضرائب الممتلكات ورسوم المستخدم ورسوم الخدمات البلدية^(٦).

٢- منح الحصص العادلة:

تعتمد المخصصات على الصيغة، مع مراعاة عوامل

العنصري تحديداً واضحاً للصلاحيات بين المستويات الثلاثة للحكومة، ولكل منها مسؤوليات متميزة، ولكنها مترابطة:

- المستوى الوطني: مسؤول عن السياسات الشاملة، والأمن القومي، والدفاع، والعلاقات الدولية، وتخطيط الاقتصاد الكلي.

- مستوى المقاطعات: يشرف على المسؤوليات المترامنة المشتركة مع الحكومة الوطنية، بما في ذلك التعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والزراعة، وتمارس المقاطعات أيضاً سلطاتها التشريعية والتنفيذية داخل نطاقاتها^(٧).

- المستوى المحلي: يركز على توفير الخدمات الأساسية، مثل إمدادات المياه والصرف الصحي، وإدارة النفايات، وتوزيع الكهرباء، وتطوير البنية التحتية المحلية، والتخطيط البلدي^(٨).

٢- الحكم المحلي:

- قانون النظم البلدية لعام ٢٠٠٠م: يوفر هذا القانون إطاراً شاملاً للإدارة البلدية من خلال تحديد مسؤوليات وآليات المساءلة، وضمان المواءمة مع الأحكام الدستورية، ويؤكد على مشاركة المجتمع المحلي في الحكم المحلي، ويفرض على البلديات تيسير عمليات صنع القرار القائمة على المشاركة^(٩).

- خطة التنمية المتكاملة IDP: يُعد إطار عمل النازحين داخلياً أمراً أساسياً لمواءمة الأهداف الإنمائية للبلديات مع الأهداف الوطنية والإقليمية، ويضمن أن تخصص البلديات الموارد بشكل إستراتيجي لتلبية الاحتياجات المحلية مع دعم برامج التنمية الأوسع نطاقاً^(١٠).

Republic of South Africa. (1996). Constitution of the Republic of South Africa. Government Printer, pp.78, 81 (١)

Municipal Systems Act. (2000). Republic of South Africa. Retrieved from South African Government, pp.34, 38 (٢)

Ibid (٣)

South African Cities Network. (2016). State of Cit- (٤)

ies Report 2016. Johannesburg: SACN, pp.54, 45

South African Department of Cooperative Governance. (2015). Municipal Infrastructure Support Agent Annual Report. Pretoria: Department of Cooperative Governance, pp.15, 22 (٥)

South African Department of Treasury. (2019). Budget Review. Pretoria: National Treasury, p.112 (٦)

الذاتي للكيانات دون الوطنية؛ فإن التفاوتات في القدرات وتوزيع الموارد لا تزال تشكل تحديات. تسلط الجهود المبذولة لمعالجة هذه الفجوات، مثل منح الحصص العادلة وبرامج بناء القدرات، الضوء على التزام الحكومة بتعزيز عملية اللامركزية المتوازنة والشاملة.

ثانياً: اللامركزية في كينيا:

تمثل اللامركزية في كينيا، التي تم إضفاء الطابع المؤسسي عليها من خلال دستور ٢٠١٠م، تحولاً كبيراً من نموذج الحكم شديد المركزية إلى نظام تفويض، يهدف هذا الإصلاح إلى معالجة التفاوتات التاريخية، وتعزيز التنمية العادلة، وتعزيز الحكم الذاتي المحلي. وفيما يلي تحليل موسع، بما في ذلك تفاصيل حول توزيع السلطات والنسب المئوية للإيرادات المخصصة لكل مستوى من مستويات الحكومة.

أ) الإطار القانوني والسياسي:

١- دستور ٢٠١٠م:

أنشأ دستور كينيا نظاماً من مستويين للحكم، يتضمن: - الحكومة الوطنية: تحتفظ بالمسؤولية الشاملة عن صياغة السياسات والدفاع الوطني والعلاقات الخارجية واستقرار الاقتصاد الكلي.

- حكومات المقاطعات: تم إنشاء ٤٧ حكومة مقاطعة، تتمتع كل منها بالاستقلال التشريعي والتنفيذي والمالي. تشمل الوظائف الرئيسية المفوضة للمقاطعات: الزراعة، والخدمات الصحية في المقاطعات، والتخطيط الحضري، وتنمية التجارة، والتعليم قبل الابتدائي، وصيانة البنية التحتية^(١).

٢- قانون حكومات المقاطعات لعام ٢٠١٢م:

وضع هذا القانون الأساس لتفعيل حكومات المقاطعات، مع التركيز على: تحديد هيكل الحكومة داخل المقاطعات، بما في ذلك إنشاء اللجان التنفيذية والمجمعات في المقاطعات. تفويض آليات المشاركة العامة في عمليات

مثل: حجم السكان، واحتياجات تقديم الخدمات، ومستويات الفقر. وتكفل هذه الآلية حصول البلديات التي تعاني من نقص الموارد، ولاسيما في المناطق الريفية، على التمويل الكافي للوفاء بالتزامات تقديم الخدمات^(٢). وغالباً ما تتلقى البلديات الحضرية، نظراً لأهميتها الاقتصادية، مخصصات أعلى للفرد.

٣- توليد الإيرادات الخاصة:

تتمتع البلديات بالاستقلالية في فرض ضرائب الممتلكات، وفرض رسوم الخدمة، وفرض رسوم إضافية على المرافق مثل الكهرباء والمياه، على سبيل المثال: في عام ٢٠٢٠م، شكلت الإيرادات المحلية لجوهانسبرغ أكثر من ٧٠٪ من إجمالي ميزانيتها، مما يدل على إمكانات البلديات ذات الموارد الجيدة^(٣).

ج) برامج بناء القدرات:

لمعالجة التفاوتات في الكفاءة الإدارية بين البلديات، أدخلت الحكومة الوطنية عدة مبادرات:

- وكيل دعم البنية التحتية البلدية MISA: برنامج يهدف إلى تعزيز القدرات الفنية والإدارية في البلديات التي تعاني من تراكم البنية التحتية.

- منحة الإدارة المالية FMG: توفر الموارد المالية والتدريب لضمان التزام البلديات بممارسات الإدارة المالية السليمة، ولاسيما في التدقيق والميزانية.

- برنامج الأشغال العامة الموسع EPWP: يساعد البلديات في خلق فرص عمل من خلال مشاريع البنية التحتية كثيفة العمالة^(٤).

ويتضح مما سبق: أن نموذج الحكومة اللامركزية في جنوب إفريقيا هو نظام ديناميكي يخصص سلطات وموارد متميزة للحكومات الوطنية والإقليمية والمحلية. وفي حين أن الأطر المالية والإدارية توفر قدراً كبيراً من الاستقلال

(١) Republic of South Africa. (1996). Op.cit, p.81

(٢) South African Cities Network. (2021). State of Cities Report 2021 (p. 45). South African Cities Network

(٣) South African Department of Cooperative Governance. (2015). Op.cit, p.22

(٤) Constitution of Kenya. (2010). National Council for Law Reporting. Retrieved from Kenya Law, pp.91-92

صنع القرار والميزانية والتخطيط^(١).

٣- قانون إدارة المالية العامة لعام ٢٠١٢م:

سهّل هذا القانون اللامركزية المالية، مما يضمن حصول المقاطعات على موارد مالية كافية. وتشمل الأحكام الرئيسية: تخصيص ما لا يقل عن ١٥٪ من الإيرادات الوطنية لحكومات المقاطعات. منح مشروطة إضافية لمشروعات محددة، مثل تطوير البنية التحتية والرعاية الصحية ومبادرات التعليم^(٢). إنشاء آليات للشفافية والمساءلة في الإدارة المالية على مستوى المقاطعة.

٤- التغييرات الإدارية: إنشاء المقاطعات:

حلت المقاطعات الـ٤٧ محل النظام الإقليمي المركزي، مما أعطى المناطق سيطرة أكبر على أولويات التنمية. تعمل كل مقاطعة من خلال:

- مجالس المقاطعات: الهيئات التشريعية المسؤولة عن تمرير القوانين والموافقة على الميزانيات.
- اللجان التنفيذية للمقاطعات: الهيئات التنفيذية المكلفة بتنفيذ السياسات وإدارة وظائف المقاطعة.

تم منح المقاطعات الاستقلالية لتصميم خطط التنمية وفقاً للاحتياجات المحلية، مما يسمح للمناطق المهمشة تاريخياً- بسبب السياسات المركزية- بتحديد أولويات أهدافها الإنمائية^(٣).

٥- توزيع السلطات:

حدد الدستور السلطات بين الحكومات الوطنية وحكومات المقاطعات لتجنب الازدواجية وتعزيز تقديم الخدمات: مسؤوليات الحكومة الوطنية: صياغة السياسات والمعايير الوطنية، إدارة الأمن والتجارة الدولية والتخطيط

الاقتصادي الوطني، توفير الخدمات التي تتطلب وفورات الحجم، مثل البنية التحتية واسعة النطاق.

٦- مسؤوليات حكومات المقاطعات:

إدارة المهام المفوضة: بما في ذلك: الزراعة (مثل تربية المحاصيل، الري)، الخدمات الصحية في المقاطعة (مثل الرعاية الصحية الأولية والصرف الصحي)، التعليم قبل الابتدائي وتنمية الطفولة المبكرة، تطوير البنية التحتية المحلية (مثل الطرق الفرعية والأسواق)^(٤).

(ب) توزيع الإيرادات:

يضمن إطار اللامركزية المالية في كينيا حصول المقاطعات على حصة عادلة من الإيرادات الوطنية، تكملها إيراداتها المتولدة محلياً، وذلك كما يلي:

١- تخصيص الإيرادات الوطنية:

تتلقى المقاطعات ما لا يقل عن ١٥٪ من إجمالي إيرادات الحكومة الوطنية على النحو المنصوص عليه في الدستور، يتم تحديد هذا التخصيص من قِبَل لجنة تخصيص الإيرادات CRA، باستخدام صيغة تأخذ في الاعتبار حجم السكان (٤٥٪)، ومستويات الفقر (٢٠٪)، ومساحة الأرض (٨٪)، والجهد المالي (٢٪)، والحصة المتساوية (٢٥٪)^(٥).

٢- المنح المشروطة:

تتلقى المقاطعات منحاً مشروطة لمشروع محددة، مثل تطوير المستشفيات والطرق والبنية التحتية للمياه من المستوى ٥. على سبيل المثال: في عام ٢٠١٨م تلقت المقاطعات منحاً إضافية للرعاية الصحية، بلغ مجموعها حوالي ٤ مليارات شلن كيني، تم تخصيصها بناءً على الاحتياجات الإقليمية ومؤشرات الأداء^(٦).

٣- توليد الإيرادات المحلية:

يتم تمكين المقاطعات من تحصيل الضرائب، بما في ذلك

(١) County Governments Act. (2012). National Council for Law Reporting. Retrieved from Kenya Law, pp.46-48

(٢) World Bank. (2015). Kenya Devolution Support Program: Progress Report. Washington, DC: World Bank, p.67

(٣) International Budget Partnership. (2018). Kenya County Budget Transparency Survey 2018. Nairobi: IBP, pp. 18-20

(٤) Constitution of Kenya. (2010). Op.cit, p.92

(٥) Commission on Revenue Allocation. (2015). Formula for Sharing Revenue among Counties. Nairobi: CRA, p. 12

(٦) World Bank. (2015). Kenya Devolution Support Program: Progress Report. Op.cit, p.67

المحور الرابع: تقييم أثر تطبيق اللامركزية على التنمية والحكم الرشيد في جنوب إفريقيا وكينيا؛

يتمثل التحدي المنهجي الحاسم في تقييم تأثير اللامركزية في التمييز بين الصدفة والارتباط والسببية، ففي حين أن التحسينات في المؤشرات الاقتصادية قد تتزامن مع اللامركزية؛ فإن هذا لا يؤسس تلقائياً علاقة سببية مباشرة، يؤكد Gerring, J., & Thacker, S. C. (2008)^(٢) أن إثبات السببية في إصلاحات الحوكمة تتطلب تحليلاً طويلاً للبيانات، وضوابط إحصائية لاستبعاد التفسيرات البديلة، على سبيل المثال: شهدت كينيا تسارعاً في نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد تطبيق اللامركزية، لكن هذه الفترة تزامنت أيضاً مع زيادة في تكاليفها في التجارة العالمية، وتعزيز سياسات الاستثمار الوطنية^(٣).

وبالمثل؛ شهدت جنوب إفريقيا تحولات اقتصادية كبرى بعد الفصل العنصري، حيث أثرت إعادة الهيكلة الاقتصادية بشكل كبير في أنماط النمو، مما يجعل من المضلل عزو التحسينات الاقتصادية إلى اللامركزية وحدها^(٤). وقد أظهرت الدراسات أن نجاح أو فشل اللامركزية يعتمد على القدرات المؤسسية الموجودة مسبقاً في البلدان ذات هياكل الحكومة الضعيفة، فقد تؤدي اللامركزية إلى زيادة الفساد وعدم الكفاءة، بينما في البيئات المنظمة جيداً يمكن أن تعزز استجابة السياسات وزيادة الكفاءة الإدارية^(٥).

لذلك؛ لا تفترض هذه الدراسة وجود علاقة سببية

(٢) Gerring, J., & Thacker, S. C. (2008). A Centripetal Theory of Democratic Governance. Cambridge University Press, p.75

(٣) Cheeseman, N. (2015). Democracy in Africa: Successes, Failures, and the Struggle for Political Reform. Cambridge University Press, p.143

(٤) Bardhan, P. (2002). Decentralization of Governance and Development. Journal of Economic Perspectives, 16(4), 185-205

(٥) Prud'homme, R. (1995). The Dangers of Decentralization. World Bank Research Observer, 10(2), 201-220

أسعار العقارات وتصاريح العمل وضرائب الترفيه، وتكمل هذه الإيرادات مخصصات من الحكومة الوطنية. في المتوسط؛ تمثل الإيرادات المتولدة محلياً حوالي ٢٠٪ من ميزانيات المقاطعات، مع وجود اختلافات بين المقاطعات النابضة بالحياة اقتصادياً مثل نيروبي، والأقل نمواً مثل توركانا^(١). ويتضح مما سبق؛ أن إطار الحكم المفوض في كينيا أدى إلى تغيير كبير في النظامين الإداري والمالي للبلاد، مما منح المقاطعات استقلالاً ذاتياً كبيراً. يضمن توزيع الصلاحيات والمخصصات المالية أن تتمكن حكومات المقاطعات من تلبية الاحتياجات المحلية بفعالية مع الحفاظ على المساواة، ومع ذلك لا تزال التفاوتات في توليد الإيرادات المحلية والقدرات تحديات تتطلب تدخلات هادفة في مجال السياسات.

جدول (١): تحليل مقارن للامركزية في جنوب إفريقيا وكينيا؛

| عناصر التقييم | جنوب إفريقيا | كينيا |
|---------------------------|--|--|
| الإطار القانوني والسياسي: | ينص دستور ١٩٩٦م على ثلاثة مستويات للحكم (وطني، ٩ مقاطعات، ٢٥٧ بلدية محلية). | يعتمد دستور ٢٠١٠م نظاماً من مستويين (حكومة وطنية، ٤٧ حكومة مقاطعة) |
| اللامركزية السياسية: | يتم انتخاب مجالس المقاطعات والمجالس البلدية مباشرة، مع سلطات تشريعية محلية. | حكومات المقاطعات تتمتع بسلطات تشريعية وتنفيذية منفصلة، مما يمنحها استقلالية سياسية أوسع |
| اللامركزية الإدارية: | البلديات مسؤولة عن تقديم الخدمات المحلية، مثل المياه، الكهرباء، والصرف الصحي. | المقاطعات تدير الصحة، التعليم قبل الابتدائي، التنمية الحضرية، والتجارة المحلية |
| اللامركزية المالية: | الحكومات المحلية تحصل على ٨-١٠٪ من الإيرادات الوطنية، مكتملة بالإيرادات المحلية. | المقاطعات تحصل على ١٥٪ على الأقل من الإيرادات الوطنية، مع إمكانيات تحصيل ضرائب محلية |
| حجم التأثير الاقتصادي: | ارتفاع الإيرادات المحلية في المدن الكبرى مثل جوهانسبرغ (٧٠٪ من الميزانية المحلية تأتي من الإيرادات الذاتية). | زيادة استقلالية المقاطعات الاقتصادية، لكن لا تزال بعض المناطق الريفية تعتمد على التحويلات الحكومية |
| حجم التأثير الاجتماعي: | تحسن في تقديم الخدمات الأساسية، لكن لا تزال المناطق الريفية تعاني من ضعف البنية التحتية. | تحسن في توفير المياه والصحة، لكن هناك تفاوت بين المقاطعات الغنية مثل نيروبي، والمقاطعات الأفقر مثل توركانا |
| التحديات الأساسية: | عدم المساواة في توزيع الموارد، تفاوت القدرات بين البلديات، وارتفاع معدلات الفساد في بعض المناطق. | تفاوت الإيرادات بين المقاطعات، ضعف الإدارة المالية، والاعتماد على التحويلات من الحكومة الوطنية |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناءً على البيانات السابقة.

International Budget Partnership. (2018). (١) Op.cit, p.20

٢٠١٠م بسبب الأزمات المالية العالمية وعدم كفاءة الحوكمة^(٢). ومع ذلك؛ ظهرت التفاوتات الإقليمية، حيث أصبحت المناطق الحضرية مثل غوتونغ مراكز اقتصادية، بينما تخلفت المقاطعات الريفية مثل كيب الشرقية. واستحوذت مقاطعة غوتونغ على ٢٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي الوطني بعد اللامركزية، مما يعرض الفوائد المتفاوتة للاستقلال المالي^(٣).

- التوظيف وديناميكيات القطاع غير الرسمي:

شهدت البطالة، التي بلغت ٢٨٪ في عام ١٩٩٤م، انخفاضاً تدريجياً إلى ٢٥٪ في عام ٢٠٠٨م، مما يعكس زيادة الاستثمار ومبادرات الحكومة المحلية التي تهدف إلى خلق فرص العمل^(٤). وتوسع القطاع غير الرسمي بشكل كبير مدفوعاً بالسياسات الاقتصادية اللامركزية التي تشجع الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى الرغم من هذه المكاسب؛ ظلت بطالة الشباب مرتفعة بشكلٍ مثير للقلق، حيث تجاوزت ٤٠٪ في عام ٢٠٢٠م، ويرجع ذلك إلى حدٍ كبير إلى عدم تطابق المهارات والتفاوتات الإقليمية في الفرص الاقتصادية.

- الإيرادات العامة والتحويلات الحكومية الدولية:

مكنت اللامركزية المالية المقاطعات والبلديات من توليد الإيرادات وإدارتها، واستفادت مقاطعات مثل غوتونغ وكيب الغربية من قواعدها الصناعية لزيادة تحصيل الإيرادات، بينما اعتمدت المقاطعات الأكثر فقراً بشكلٍ كبير على التحويلات الحكومية الوطنية. كانت إحدى القضايا الحرجة هي سوء إدارة الصناديق اللامركزية، حيث تشير التقارير إلى أن أكثر من ٢٠٪ من البلديات فشلت في حساب الأموال

خطية بين اللامركزية والتنمية والحكم الرشيد، بل تسعى إلى دراسة الاتجاهات المنهجية بمرور الوقت، مع الأخذ في الاعتبار السياقات الاقتصادية والسياسية المختلفة في كل دولة.

استناداً إلى هذا الإطار التحليلي؛ سيتم استعراض تأثير اللامركزية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جنوب إفريقيا وكينيا من خلال مجموعة من المؤشرات، مع مراعاة العوامل الاقتصادية والسياسية المختلفة التي أثرت في النتائج كما يلي:

أولاً: قراءة لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق اللامركزية في جنوب إفريقيا:

كانت اللامركزية محورية لإصلاح الحوكمة في جنوب إفريقيا، وأصبحت اللامركزية محورية بعد عام ١٩٩٤م لتفكيك بقايا الفصل العنصري، الذي ركز السلطة بطريقة تهمش قطاعات واسعة من السكان السود، لذلك يعرض هذا المحور أثر تطبيق اللامركزية في جنوب إفريقيا من خلال مجموعة من المؤشرات كما يلي:

١- مؤشرات التنمية الاقتصادية:

قبل اللامركزية (قبل عام ١٩٩٤م): كان النمو الاقتصادي في جنوب إفريقيا راكداً تحت وطأة العقوبات الدولية وأوجه القصور الداخلية، وتم تقييد متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٢، ١٪، واعتمد الاقتصاد بشكلٍ كبير على التعدين والصناعات المركزية التي تسيطر عليها الدولة^(١).

أدخلت اللامركزية سياسات تعزز الاستقلال الذاتي الإقليمي، مما حفز النمو من خلال الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، فبين عامي ١٩٩٤م و٢٠١٠م بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢، ٢٪، على الرغم من تباطؤ هذا إلى ١، ٥٪ بعد عام

(٢) OECD. (2021). Economic Surveys: South Africa. Paris: OECD Publishing

(٣) National Treasury. (2022). Fiscal Policy Framework. Pretoria: Government of South Africa

(٤) Stats SA. (2023). Labour Market Dynamics in South Africa. Pretoria: Statistics South Africa

(١) World Bank. (2023). World Development Indicators. Washington, DC: World Bank

العامية بشكل كافٍ في عمليات التدقيق الأخيرة^(١).

- تطوير البنية التحتية:

تسارعت وتيرة تطوير البنية التحتية بعد عام ١٩٩٤م، مع وضع السياسات اللامركزية على رأس أولويات شبكات النقل الإقليمية والإسكان والطاقة. وأدت برامج مثل خطة التنمية المتكاملة IDP إلى زيادة كبيرة في شبكات الطرق الريفية ومعدلات الكهرباء، في عام ٢٠١٥م كان أكثر من ٨٥٪ من الأسر الريفية تحصل على الكهرباء، مقارنةً بـ ٢٤٪ في عام ١٩٩٤م^(٢).

٢- مؤشرات التنمية الاجتماعية:

- التعليم:

أعطت إمكانية الوصول واللامركزية النوعية الأولوية لإصلاح التعليم، مما أدى إلى تحسينات كبيرة في معدلات الالتحاق والوصول. بحلول عام ٢٠١٥م بلغ معدل معرفة القراءة والكتابة للشباب (١٥-٢٤ عاماً) ٩٨٪، ارتفاعاً من ٨٤٪ في عام ١٩٩٤م^(٣)، ومع ذلك لا تزال التفاوتات في الجودة قائمة. غالباً ما تواجه المدارس الريفية نقصاً في الموارد، بينما تستفيد المدارس الحضرية من تحسين البنية التحتية والموظفين.

- الإسكان والخدمات الأساسية:

عالج برنامج إعادة الإعمار والتنمية، وهو سياسة رائدة للامركزية في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، العجز في الإسكان من خلال بناء أكثر من مليوني منزل في عام ٢٠١٥م. زادت إمكانية الحصول على المياه النظيفة من ٦٢٪ في عام ١٩٩٤م إلى ٨٨٪ في

عام ٢٠١٥م، بينما تحسنت خدمات الصرف الصحي بشكل كبير^(٤). على الرغم من هذه المكاسب؛ فلا تزال التحديات مستمرة في المستوطنات العشوائية، التي لا تزال تفتقر إلى الخدمات.

- الفقر وعدم المساواة:

لا يزال «معامل جيني» في جنوب إفريقيا- وهو مقياس لعدم المساواة في الدخل- من بين أعلى المعدلات على مستوى العالم على الرغم من برامج التخفيف من حدة الفقر. بينما انخفضت معدلات الفقر المدقع من ٥٥٪ في عام ١٩٩٤م إلى ٤٥٪ في عام ٢٠٠٨م؛ تعمق عدم المساواة في الدخل بعد عام ٢٠٠٨م^(٥). وقد وفرت أنظمة المنح الاجتماعية اللامركزية شبكات أمان، لكن التفاوتات الهيكلية المتجذرة في سياسات الفصل العنصري لا تزال تؤثر في النتائج.

٣- مخرجات الحوكمة:

- المساءلة ومشاركة المواطنين:

تمثلت إحدى السمات المميزة للامركزية في تحسين مشاركة المواطنين من خلال هياكل الحكم المحلي، زادت مبادرات مثل المنتديات المجتمعية من مشاركة الجمهور في عمليات التخطيط، ومع ذلك فإن الفساد وعدم الكفاءة في الحكومات المحلية قيدت هذه المكاسب، وقد كشف تقرير نتائج التدقيق البلدي أن ٢٠٪ فقط من البلديات حققت عمليات تدقيق نظيفة في عام ٢٠٢٢م^(٦).

- القدرة المؤسسية:

تختلف قدرة الحكومات المحلية على تنفيذ التفويضات اللامركزية اختلافاً كبيراً، تفوقت

(١) Auditor-General of South Africa. (2023). Municipal Audit Outcomes Report 2022/2023. Pretoria: AGSA.

(٢) Department of Energy. (2021). Rural Electrification and Energy Access in South Africa. Pretoria: Government of South Africa.

(٣) UNESCO. (2022). Global Education Monitoring Report. Paris: UNESCO.

(٤) UNDP. (2023). Human Development Report: South Africa. New York: United Nations Development Programme.

(٥) Ibid.

(٦) Auditor-General of South Africa. (2023). Op.cit.

من خلال خلق فرص عمل محلية، وقد انخفضت البطالة الوطنية، التي بلغت ١٢,٧٪ في عام ٢٠١٢م، إلى ٩,٣٪ بحلول عام ٢٠١٩م^(٤)، ساهمت مبادرات مثل صندوق تمكين الشباب في ظل حكومات المقاطعات في هذا الانخفاض، ومع ذلك لا تزال التفاوتات قائمة، حيث أبلغت بعض المقاطعات الأقل حظاً عن معدلات بطالة أعلى.

- اللامركزية المالية:

ينص دستور كينيا على ما لا يقل عن ١٥٪ من تخصيص الإيرادات الوطنية للمقاطعات، سهّل هذا التحول استثمارات كبيرة في البنية التحتية والزراعة والصناعات المحلية، استخدمت مقاطعات مثل نيروبي ومومباسا هذه الأموال بفعالية، لكن المقاطعات الأصغر عانت من قدرات محدودة على توليد الإيرادات، مما أدى إلى تفاقم عدم المساواة الإقليمية^(٥).

- تطوير البنية التحتية:

أدى نقل السلطة إلى تسريع تطوير البنية التحتية بشكل كبير، وأدى بناء طرق المقاطعات وكهربية المناطق الريفية إلى زيادة الاتصال، وتسهيل النمو الاقتصادي، وتحسنت معدلات الكهرباء من ٣٢٪ في عام ٢٠١٣م إلى ٧٥٪ في عام ٢٠٢٠م^(٦).

- مؤشرات التنمية الاجتماعية:

- التعليم:

عززت الحكومة اللامركزية الوصول إلى التعليم في المناطق المهمشة، قبل عام ٢٠١٣م كانت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المناطق النائية مثل

البلديات الأكثر ثراءً في مقاطعة كيب تاون في تقديم الخدمات، بينما تعاني بلديات أخرى، ولاسيما في المناطق الريفية، من نقص المهارات وقيد الموارد^(٧). يظل تعزيز الأطر المؤسسية أمراً بالغ الأهمية لنتائج اللامركزية المنصفة.

ثانياً: قراءة لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق اللامركزية في كينيا:

شكلت رحلة كينيا نحو اللامركزية، التي تم تنفيذها من خلال نظام حكم مفوض في عام ٢٠١٣م، تحولاً كبيراً في نموذج الحوكمة لديها، وتمثلت الأهداف الرئيسية في: تمكين الحكومات المحلية، وضمان التوزيع العادل للموارد، وتحسين المساءلة. لذلك يعرض هذا المحور أثر تطبيق اللامركزية في كينيا من خلال مجموعة من المؤشرات كما يلي:

١- مؤشرات التنمية الاقتصادية:

- الناتج المحلي الإجمالي والنمو الاقتصادي قبل

اللامركزية:

كان نمو الناتج المحلي الإجمالي في كينيا قوياً إلى حد ما، حيث بلغ متوسطه ٤,٥٪ سنوياً بين عامي ٢٠٠٠م و٢٠١٢م^(٨). بعد اعتماد الحوكمة المفوضة في عام ٢٠١٣م بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي ٥,٦٪ سنوياً حتى عام ٢٠١٩م، مع مبادرات التنمية المحلية التي حفزت الاقتصادات الإقليمية^(٩). توضح المرونة الاقتصادية لمقاطعات مثل كيامبو وناكورو إمكانات تفويض السلطات المالية.

- اتجاهات التوظيف:

تهدف اللامركزية إلى الحد من البطالة الإقليمية

(٤) Ibid.

(٥) National Treasury of Kenya. (2022). County Revenue Allocation Report. Nairobi: Government of Kenya.

(٦) Energy and Petroleum Regulatory Authority. (2022). National Electrification Report. Nairobi: EPRA.

(٧) Agrawal, A., & Ribot, J. C. (2020). Accountability in Decentralization: A Framework for Analysis. Journal of African Studies, 58(3), 234-245.

(٨) World Bank. (2023). World Development Indicators: Kenya. Washington, DC: World Bank.

(٩) Kenya National Bureau of Statistics. (2022). Economic Survey 2022. Nairobi: KNBS.

- الوصول إلى الخدمات الأساسية:

تحسن الوصول إلى المياه النظيفة والمرافق الصحية تحسناً كبيراً بعد اللامركزية، ونفذت مقاطعات مثل ماكويني برامج مبتكرة لتجميع المياه، مما أدى إلى زيادة الوصول إلى المياه من ٥٥٪ في عام ٢٠١٣م إلى ٧٠٪ في عام ٢٠٢٠م^(٤)، ومع ذلك لا تزال المناطق المعرضة للجفاف تواجه ندرة المياه.

٣- مخرجات الحكومة:

- المساءلة ومشاركة المواطنين:

عززت اللامركزية مشاركة المواطنين من خلال منصات مثل جلسات الاستماع العامة حول ميزانيات المقاطعات، وتشير الدراسات الاستقصائية إلى زيادة رضا المواطنين عن الحكم المحلي، ولا سيما في المقاطعات التي بها قادة فعالون^(٥)، ومع ذلك لا يزال الفساد يمثل تحدياً متفشياً، حيث ورد أن ٢٥٪ من ميزانيات المقاطعات تخسر بسبب الكسب غير المشروع سنوياً^(٦).

- القدرة المؤسسية:

تختلف قدرة المقاطعات على تقديم الخدمات اختلافاً كبيراً، فبينما تتفوق مقاطعات مثل كيسومو في التخطيط الحضري والرعاية الصحية؛ تواجه مقاطعات أخرى نقصاً في الموارد والمهارات، ولهذا يُعدّ بناء القدرات المؤسسية للمقاطعات ذات الأداء الضعيف أمراً بالغ الأهمية لتحقيق تقدّم موحد.

توركانا أقل من ٦٠٪. أدت الاستثمارات المستهدفة بعد التفويض إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس في جميع أنحاء البلاد إلى أكثر من ٩٠٪ في عام ٢٠٢٠م^(١)، كما حسنت حكومات المقاطعات توظيف المعلمين والبنية التحتية للفصول الدراسية، ومع ذلك لا تزال التفاوتات في جودة التعليم بين المقاطعات ذات الموارد الجيدة والمقاطعات التي تعاني من نقص التمويل كبيرة.

- الرعاية الصحية:

شهد قطاع الرعاية الصحية تغييرات تحويلية في ظل اللامركزية، وكلفت حكومات المقاطعات بمسؤولية تقديم الخدمات الصحية، مما أدى إلى إنشاء عيادات جديدة وتحسين خدمات الرعاية الصحية للأمهات والطفل، بين عامي ٢٠١٣م و٢٠٢٠م انخفضت معدلات وفيات الرضع من ٣٩ إلى ٢٢ لكل ١٠٠٠ مولود حي^(٢)، ومع ذلك واجهت المقاطعات تحديات في إدارة إضرابات العاملين الصحيين وتخصيص الموارد غير المتكافئ.

- الحد من الفقر:

وتؤدّي اللامركزية دوراً محورياً في الحد من الفقر، فقد انخفضت نسبة الكينيين الذين يعيشون تحت خط الفقر من ٤٦٪ في عام ٢٠٠٦م إلى ٣٦٪ في عام ٢٠١٦م، مدعومة ببرامج التمكين الاقتصادي على مستوى المقاطعة^(٣)، ومع ذلك لا تزال مستويات الفقر في مقاطعات مثل مانديرا وواجير مرتفعة بشكل غير متناسب، مما يبرز الحاجة إلى توزيع أكثر إنصافاً للموارد.

(٤) Ministry of Water and Sanitation. (2022). Annual Water Access Report. Nairobi: Government of Kenya

(٥) Afrobarometer. (2022). Kenya Citizen Satisfaction Survey. Nairobi: Afrobarometer

(٦) Ethics and Anti-Corruption Commission. (2023). Annual Corruption Report. Nairobi: EACC

(١) UNESCO. (2022). Global Education Monitoring Report. Paris: UNESCO

(٢) WHO. (2021). Kenya Health Statistics Report. Geneva: World Health Organization

(٣) UNDP. (2023). Human Development Report: Kenya. New York: United Nations Development Programme

جدول (٢): مقارنة بين مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد تطبيق اللامركزية في جنوب إفريقيا وكينيا:

| المؤشر | جنوب إفريقيا (١٩٩٦م) | كينيا (بعد ٢٠١٣م) |
|-------------------------|---|--|
| الناتج المحلي الإجمالي: | ارتفع متوسط النمو من ١,٢٪ قبل (١٩٩٤م) إلى ٢,٢٪ (٢٠١٠م)، ولكنه تباطأ إلى ١,٥٪ بعد (٢٠١٠م). | ارتفع متوسط النمو من ٤,٥٪ (قبل ٢٠١٣م) إلى ٥,٦٪ بعد تطبيق اللامركزية. |
| التفاوتات الإقليمية: | أصبحت غوتغ مركزاً اقتصادياً، بينما تخلفت المناطق الريفية مثل كيب الشرقية. | بعض المقاطعات مثل كيامبو وناكورو شهدت نمواً قوياً، بينما بقيت المناطق الأقل حظاً متأخرة. |
| البطالة: | انخفضت البطالة من ٢٨٪ (١٩٩٤م) إلى ٢٥٪ (٢٠٠٨م)، لكنها ظلت مرتفعة بين الشباب (أكثر من ٤٠٪ عام ٢٠٢٠م). | انخفضت البطالة من ١٢,٧٪ إلى ٩,٣٪ (٢٠١٩م)، لكن بعض المقاطعات مازالت تعاني. |
| تنمية البنية التحتية: | زادت نسبة وصول الكهرباء في المناطق الريفية من ٣٤٪ (١٩٩٤م) إلى ٨٥٪ (٢٠١٥م). | ارتفعت نسبة الوصول إلى الكهرباء من ٢٢٪ (٢٠١٣م) إلى ٧٥٪ (٢٠٢٠م). |
| الإيرادات العامة: | المقاطعات الغنية تولد إيراداتها، بينما تعتمد المناطق الفقيرة على التحويلات الوطنية، مع سوء إدارة الأموال في بعض البلديات. | تحصل المقاطعات على ١٥٪ من الإيرادات الوطنية، لكن المقاطعات الفقيرة تعاني من نقص التمويل. |
| التعليم: | زادت معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الشباب من ٨٤٪ (١٩٩٤م) إلى ٩٨٪ (٢٠١٥م)، لكن المدارس الريفية لا تزال تعاني. | زادت معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية في المناطق النائية من أقل من ٦٠٪ إلى ٩٠٪ (٢٠٢٠م). |
| الصحة: | تحسنت الخدمات الصحية، لكن تفاوتت بين المناطق الغنية والفقيرة. | انخفض معدل وفيات الرضع من ٢٩ لكل ١٠٠٠ إلى ٢٢ لكل ١٠٠٠ (٢٠٢٠م)، لكن توزيع الخدمات غير متكافئ. |
| الفقر وعدم المساواة: | انخفضت معدلات الفقر من ٥٥٪ (١٩٩٤م) إلى ٤٥٪ (٢٠٠٨م)، لكن عدم المساواة في الدخل تقاوم بعد (٢٠٠٨م). | انخفضت نسبة السكان تحت خط الفقر من ٤٦٪ (٢٠٠٦م)، لكن المناطق المهمشة لا تزال تعاني. |
| المساءلة والحوكمة: | تحسنت مشاركة المواطنين، لكن ٧٠٪ من البلديات لم تحقق تدقيتها مالياً نظيفاً (٢٠٢٢م). | زاد رضا المواطنين، لكن ٢٥٪ من ميزانيات المقاطعات تقفد بسبب الفساد سنوياً. |

المصدر: من إعداد الباحثة، بناءً على البيانات السابقة.

يتضح من مقارنة الجدول السابق:

أن بعض التحسينات التي حدثت بعد تطبيق اللامركزية في جنوب إفريقيا وكينيا قد لا تكون ناتجة عن اللامركزية وحدها، بل قد تأثرت بعوامل أخرى، منها:

١- التطورات الاقتصادية العامة:

في كينيا؛ تزامن تسارع النمو الاقتصادي مع تعزيز التجارة العالمية وزيادة الاستثمارات، وليس فقط بسبب اللامركزية. وفي جنوب إفريقيا؛ التحولات الاقتصادية بعد إنهاء الفصل العنصري أدت دوراً في تحسين بعض المؤشرات.

٢- التفاوتات الإقليمية واستمرار عدم المساواة:

في كلا البلدين؛ استفادت المناطق الغنية من اللامركزية أكثر من المناطق الفقيرة، مما يشير إلى أن نجاحها يعتمد على القدرات الاقتصادية السابقة، وليس فقط على توزيع الصلاحيات.

٣- السياسات الوطنية وتأثيرها:

في كينيا؛ تم تخصيص ١٥٪ من الإيرادات الوطنية للمقاطعات، لكن هذا لم يعالج الفوارق بين المقاطعات الغنية والفقيرة. وفي جنوب إفريقيا؛ رغم التحسن في الوصول إلى الخدمات؛ فإن الفساد وسوء إدارة الموارد قلصاً من فوائد اللامركزية.

٤- عوامل اجتماعية وهيكلية أخرى:

تحسّن الوصول إلى التعليم والصحة لم يكن فقط بسبب نقل السلطة للمحليات، بل بسبب برامج وطنية موازية، مثل مبادرات إعادة الإعمار والتنمية في جنوب إفريقيا، وبرامج تمكين الشباب في كينيا.

أما التحديات المشتركة التي تعيق تحقيق أهداف اللامركزية فتتمثل فيما يلي:

١- الفساد وسوء الإدارة:

لا تزال العديد من الحكومات المحلية تقتصر

إلى الشفافية، مما يؤدي إلى إهدار الموارد .

٢- التفاوتات الإقليمية:

استفادت المناطق الغنية أكثر من الفقيرة، مما أدى إلى تفاوت التنمية.

٣- ضعف القدرات المؤسسية:

بعض البلديات والمقاطعات غير قادرة على تنفيذ السياسات اللامركزية بفعالية بسبب نقص المهارات والموارد .

وبناءً على ما سبق، تُقدم تجارب جنوب إفريقيا وكينيا عدة دروس للبلدان الإفريقية الأخرى التي تنظر في أطر اللامركزية أو تحسينها:

١- تكييف اللامركزية مع السياقات المحلية:

ينبغي للبلدان الإفريقية أن تصمم أطر اللامركزية التي تعكس سياقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الفريدة، يوفر تركيز كينيا على التنمية الريفية وتركيز جنوب إفريقيا على العدالة الاجتماعية نماذج تكميلية .

٢- التوازن بين الاستقلالية المالية والإدارية:

يُعدّ ضمان تمتع الحكومات المحلية بالاستقلال المالي والإداري الكافي أمراً ضرورياً لتقديم الخدمات بفعالية، يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على التحويلات المركزية، كما رأينا في جنوب إفريقيا، إلى تقويض أهداف اللامركزية .

٣- إعطاء الأولوية للمساواة والشمولية:

يُعدّ تنفيذ سياسات شاملة للنوع الاجتماعي ومعالجة الفوارق بين الريف والحضر أمراً بالغ الأهمية لتحقيق الحكم الرشيد والتنمية المستدامة، وتُقدم كلٌّ من كينيا وجنوب إفريقيا دروساً قيمة في هذا الصدد .

٤- تعزيز مشاركة المواطنين:

تعزز مشاركة الجمهور في وضع الموازنة وصنع القرار المساءلة وتبني الثقة، كما يتضح من أطر الحكم التشاركي في كينيا .

٥- الاستفادة من التكنولوجيا من أجل الشفافية:

يمكن للأدوات الرقمية للتدقيق والمراقبة وإعداد تقارير المواطنين أن تحد من الفساد وتعزز كفاءة الحكومات المحلية، وهي الوجدات الجاهزة الرئيسية من تجارب جنوب إفريقيا .

خاتمة:

تُظهر التجربتان في جنوب إفريقيا وكينيا أن اللامركزية يمكن أن تكون أداة فعالة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن نجاحها يعتمد على مجموعة من العوامل المؤسسية والاقتصادية، فعلى الرغم من التحسينات في النمو الاقتصادي، والبنية التحتية، والخدمات الأساسية؛ فإن تحديات مثل عدم المساواة الإقليمية، وضعف القدرات المؤسسية، واستمرار الفساد، قد حدّت من تحقيق أهداف اللامركزية بالكامل .

يشير تحليل المؤشرات إلى أن تحسين بعض الجوانب الاقتصادية والاجتماعية قد لا يكون نتيجة مباشرة للامركزية، بل يرتبط بعوامل أخرى مثل السياسات الاقتصادية العامة، والتكامل التجاري، وبرامج الإصلاح الوطني . لذلك؛ فإن فعالية اللامركزية ليست تلقائية، بل تعتمد على كيفية تصميمها وتنفيذها في سياقات سياسية واقتصادية مختلفة ■